

موقف حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية من التطورات السياسية الداخلية في

المغرب 1976 – 1982

أ.د. حامد عبد الحمزة العلي

جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الانسانية

الباحثة : نور عبد الحسن خادم

جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الانسانية

Nna422702@gmail.com

ملخص البحث

يعد حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية (حزب العدالة والتنمية حالياً) احد الاحزاب المغربية التي ظهرت على الساحة السياسية في عام 1967، بعد اعلان الملك الحسن الثاني حالة الاستثناء عام 1965 ، وقد كان لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية مواقف من التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها المملكة المغربية ولاسيما المدة 1976-1982 واهمها موقفه من انتخابات المجالس البلدية والقروية لعام 1976، والتشريعية لعام 1977، التي اعلن الملك الحسن الثاني عن ضرورة إجرائها من اجل تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والبناء الشامل للمغرب ، وكذلك دور الحزب في مجلس النواب، فضلاً عن موقفه من الازمة الاقتصادية التي شهدها المغرب عام 1981 وتأثيرها في اقتصاد المغرب .

الكلمات المفتاحية: عبد الكريم الخطيب، الحسن الثاني، الانتخابات، الدستور

Abstract

The peoples Democratic Constitutional Party(PjD)is one of the Moroccan Parties that emerged in the Political arena in 1967 after the declaration of a state of exception by King Hassan II Kingdom of Morocco and especially for Period(1976-1982).The most important of which was suspended from the elections of the municipal and Village councils in 1976 1977 Which King Hassan II and the legislative declared necessary to strengthen Political,economic stability and Comprehensive Contruction of Morocco as well as the role of the party in Council.As well as his Position on the economic crisis witnessed by Morocco in 1981 and its impact on Morocco.

Keywords: Democratic Constitutional Movement Party, Abdel Karim Khatib, Hassan II, Elections, Constitution

المقدمة

تحتل الاحزاب السياسية داخل الدولة والمجتمع مكانة مهمة فهي تشكل احد المكونات الفاعلة في الحياة السياسية والمؤثرة فيها لما تقوم به من دور في تنظيم المواطنين وتمثيلهم في المجالس المنتظمة وبناءً على ذلك سنعمل في هذا البحث على التطرق الى حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية وموقفه من التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها المملكة المغربية للمدة 1976-1982 بعد عملية التوافق بين الاحزاب السياسية المغربية على قضية الصحراء الغربية عام 1974 وكان للحزب موقف من حدوث القضية وطالب بعودة الصحراء الى حوزة التراب المغربي، فضلاً عن موقفه من التطورات السياسية الداخلية التي سنتناولها في هذا البحث .

وقد اشتمل البحث على أربعة محاور رئيسة تناول المحور الاول موقف الحزب في الانتخابات لمجالس البلدية والقروية لعام 1976 ، أما المحور الثاني فقد تحدث عن الانتخابات التشريعية لعام 1977، وموقف الحزب منها، وجاء المحور الرابع ليوضح دور الحزب في مجلس النواب والتعديلات الدستورية التي اجريت، وسلط المحور الرابع الضوء على

موقف الحزب من الازمة الاقتصادية لعام 1981، ورفضه سياسية الحكومة في التعامل مع المواطنين مقدما الحزب بعض الحلول المناسبة من اجل التخفيف من الازمة التي تعيشها المملكة المغربية .

المحور الأول: الانتخابات البلدية والقروية لعام 1976م ودور الحزب فيها.

ساعدت قضية الصحراء الغربية التي شهدتها المغرب ، الملك الحسن الثاني ، على تخفيف حدة التوتر الداخلي عند الأحزاب المعارضة ونقل اتجاهها صوب المعارضة لموقفه الخاص لاسترجاع الاراضي الصحراوية وتحريرها⁽¹⁾، من انطلاق المسيرة السلمية في الصحراء في 6 تشرين الثاني 1975م⁽²⁾، والتي أعقبها توقيع اتفاقية مدريد في 14 تشرين الثاني من العام نفسه⁽³⁾.

وعلى اثر التضامن مع الحكومة المغربية في قضية الصحراء الغربية اعلنت الحكومة المغربية فتح الباب أمام ما عرف باسم المسلسل الديمقراطي⁽⁴⁾، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل التاريخ السياسي المعاصر للمغرب من خلال هذه الانطلاقة باتجاه تفعيل الممارسة الديمقراطية وذلك نتيجة حتمية لتنامي الوعي السياسي لدى الادارة الملكية والاحزاب والقوى السياسية ، وإدراك الجميع أهمية المرحلة التاريخية التي يمر بها المغرب، والعمل للحد من خطورة تطورات المرحلة السابقة وتحدياتها ، وضرورة اقامة أطر سياسة جديدة وتحديث العلاقات بين الاحزاب السياسية بما يخدم المصلحة الوطنية العليا للبلاد⁽⁵⁾.

في 8 تموز 1976 م، ألقى الملك الحسن الثاني، خطاباً بمناسبة الذكرى السابعة والاربعين لعيد الشباب أعلن فيه عن ضرورة إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية لإيجاد المؤسسات التمثيلية القادرة على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي⁽⁶⁾، والبناء الشامل للمغرب⁽⁷⁾.

وفي 30 أيلول 1976م، أصدر الملك الحسن الثاني ،قانوناً لتوسيع صلاحيات المجالس المحلية فضلاً عن تقوية سلطة رئيس المجلس البلدي إذ أصبحوا يمارسون تنفيذ قرارات مجالسهم، إذ القانون الجديد وضع المجلس البلدي تحت الوصاية المباشرة لوزارة الداخلية على المجالس وأعضائها ورؤسائها⁽⁸⁾، وحدد القانون الجديد عدد أعضاء مجالس البلدية بما يتناسب مع عدد السكان إذ حدد للمدينة التي لا يقل عدد سكانها عن 7500 نسمة بـ(9) أعضاء والمدينة التي يزيد عدد سكانها على 400.000 نسمة بـ 251 عضواً⁽⁹⁾.

ونتيجة إلى ذلك وجهت الأحزاب المعارضة نداء إلى المواطنين تدعوهم إلى التسجيل بالقوائم الانتخابية وطالبت بالعمو عن المعتقلين السياسيين وضمان الحريات الفردية والجماعية⁽¹⁰⁾، إذ بلغ عدد المسجلين في القوائم الانتخابية(6,524,245) ناخباً⁽¹¹⁾.

شارك حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في الانتخابات البلدية القروية ، وتقدم الحزب بـ 1,836 مرشحاً ، وقد كان الأمين العام للحزب عبد الكريم الخطيب⁽¹²⁾ من بين الشخصيات السياسية المهمة التي مثلت الحزب في المجلس الخاص الذي أعلن الملك الحسن الثاني عن تأسيسه في 3 تموز 1976⁽¹³⁾، ذلك من أجل سلامة وضمان نزاهة سير العمليات الانتخابية التي تشارك فيها الاحزاب السياسية المغربية ، لذا تم الاعداد للانتخابات سياسياً بشكل مجلس خاص مثلت فيه جميع الأحزاب السياسية الموجودة في أشخاص قادتها⁽¹⁴⁾، والتي أخذت على عاتقها مهمة الإشراف على سير العملية الانتخابية ورفع الرقابة عن الصحف ومن أجل منع أي تزوير أو أي إخلال⁽¹⁵⁾.

أجريت الانتخابات البلدية والقروية في 12 تشرين الثاني عام 1976 م⁽¹⁶⁾، علماً ان الحملة الانتخابية قد افتتحت رسمياً في 19 من شهر تشرين الأول من السنة نفسها ، في جوٍ من المصالحة الوطنية بين كافة الاحزاب السياسية

وشاركت جميعها بهذه الانتخابات باستثناء حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية معللاً ذلك بضرورة وجود معارضة كشرط من شروط الديمقراطية الحقيقية⁽¹⁷⁾، وجرت العملية الانتخابية في أجواء ديمقراطية استطاعت الأحزاب السياسية من مواصلة حملاتها الدعائية الواسعة لمرشحيها لخوض الانتخابات بكل حرية وممارسة ديمقراطية وانتهت في 25 منه⁽¹⁸⁾، وجاءت النتائج على النحو الموضح في الجدول رقم (1)⁽¹⁹⁾.

جدول رقم (1)

| ت | الأحزاب | المرشحون | الفائزون | الملاحظات |
|----|--------------------------------------|----------|----------|-----------|
| 1 | المستقلون | 25,111 | 8,582 | |
| 2 | حزب الاستقلال | 7,739 | 2,184 | |
| 3 | حزب الحركة الشعبية | 3,186 | 1,054 | |
| 4 | الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية | 3,004 | 874 | |
| 5 | الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية | 1,836 | 452 | |
| 6 | حزب التقدم والاشتراكية | 527 | 26 | |
| 7 | الاتحاد الوطني للقوات الشعبية | 766 | 113 | |
| 8 | حزب العمل | 313 | 58 | |
| 9 | حزب الحر التقدمي | 46 | 5 | |
| 10 | الحزب الدستوري الديمقراطي | 109 | 26 | |

المحور الثاني: موقف الحزب من الانتخابات التشريعية لعام 1977.

شكلت الانتخابات دعماً للانفتاح الديمقراطي في الحياة السياسية، وعودة الأمل لأحزاب المعارضة للمشاركة في العملية السياسية في المغرب بعد أن كانت قد أعلنت معارضتها لنظام الحكم لاسيما بعد إعلان حالة الطوارئ عام 1965م⁽²⁰⁾، جاءت الدعوة الملكية لإجراء الانتخابات التشريعية لعام 1977م، لإعادة العملية الديمقراطية في المغرب⁽²¹⁾، وقد حُدد موعد إجراء الانتخابات التشريعية في 3 حزيران عام 1977م⁽²²⁾.

شارك حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في الانتخابات التشريعية، وتقدم الحزب بـ (58) مرشحاً⁽²³⁾ وكان الأمين العام للحزب عبد الكريم الخطيب من بين الوزراء الأربعة الذي عينهم الملك الحسن الثاني في 1 آذار عام 1977م، للإشراف على سير العملية الانتخابية ومراجعة لوائح الناخبين⁽²⁴⁾.

وفي 9 أيار 1977م، أصدر القانون التنظيمي بتأليف مجلس النواب وانتخاب أعضائه، وحدد أعضاء مجلس النواب بـ 264 عضواً على أن ينتخب 176 عضواً بالاقتراع المباشر و 88 عضواً بالاقتراع غير المباشر⁽²⁵⁾، وحدد سن المرشح بأن يكون 30 عاماً، أما هيئة الناخبين فقد حدد سن الناخبين من كلا الجنسين بأن لا يقل عن 25 عاماً⁽²⁶⁾، وبلغ عدد الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية (6,520,545) ناخباً⁽²⁷⁾.

قامت الحكومة المغربية بدعم الحملة الانتخابية التشريعية ووضعت أجهزتها الإعلامية كافة لدعم الحملة الانتخابية، والإعلان عن إجراء العديد من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي تخدم الشعب⁽²⁸⁾، أجريت الانتخابات التشريعية المباشرة في موعدها المحدد في 3 حزيران عام 1977م⁽²⁹⁾، وشاركت جميع الأحزاب السياسية ماعدا حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي رفض المشاركة ووجه انتقاده لهذه الانتخابات⁽³⁰⁾، وبلغ عدد الأصوات المسجلة

(6,520,545) صوتاً، أما المصوتون فقد بلغ عددهم (5,369,431) شخصية أما الأصوات الملعغة فقد بلغت (324,068) صوتاً وبلغت نسبة المشاركة (82,36%)⁽³¹⁾، وأسفرت النتائج عن فوز حزب التجمع الوطني الأحرار (المستقلين) بـ(81) مقعداً، حزب الاستقلال (45) مقعداً، وحزب الحركة الشعبية (29) مقعداً، حزب الاتحاد الاشتراكي (16) مقعداً، وحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بمقعدين، وحزب العمل بمقعدين أيضاً، حزب التقدم والاشتراكية بمقعد واحد⁽³²⁾ .

ولاستكمال الانتخابات جرت الانتخابات التشريعية غير المباشرة في 21 حزيران للمقاعد المتبقية للبرلمان لانتخاب 88 عضواً من مجموع 264 نائباً تنتخبهم هيئة انتخابية تُولف من أعضاء المجالس البلدية والقروية والغرف المهنية⁽³³⁾، وقد أسفرت نتائج الانتخابات الغير المباشرة عن فوز المستقلين بـ(57) مقعداً، حزب الاستقلال (5) مقاعد، وحزب الحركة الشعبية (18) مقعداً، وحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بمقعد واحد، والاتحاد المغربي للشغل (7) مقاعد، وحزب التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي لم تحصل على أي مقعد⁽³⁴⁾

يتضح من النتائج المذكورة اعلاه ان الانتخابات التشريعية أسفرت عن فوز حزب التجمع الوطني الأحرار (المستقلين) أيضاً اذ حصلوا المركز الأول في الانتخابات التشريعية لعام 1977م، وأن حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية قد حصل على ثلاثة مقاعد مقعدين بالانتخابات المباشرة ومقعد واحد بغير المباشرة ويعزى ذلك الى ان الحزب شارك بـ 60 مرشحاً (58) بالمباشرة و(4) بغير المباشرة واقتصر على 21 اقليم على عكس الأحزاب السياسية المغربية الأحزاب المشاركة في الانتخابات⁽³⁵⁾.

جاء قرار المشاركة حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في الانتخابات من اجل ارجاع الثقة بين المواطنين والسلطة، وسعى من اجل انجاح هذه العملية الديمقراطية، وشجع بقية الاحزاب المغربية على المشاركة وارجاع المصادقية للسلطة والمؤسسات معاً⁽³⁶⁾. فقد تحدث الأمين العام للحزب عبد الكريم الخطيب بخصوص النتائج للانتخابات التشريعية اذ قال الخطيب نحن نضع ثقنا بالملك الحسن الثاني، لأنه يرغب في الإشراف بنفسه على الانتخابات، واقول بكل صراحة انه ما من نائب في هذا البرلمان استحق الفوز حتى نأئبنا الوحيد في البرلمان يشمل ذلك ،لقد كان البرلمان يتكون من أحزاب تجمعها الإدارة فقط⁽³⁷⁾.

وقد كسبت نتائج انتخابات 1977م، رغبة الملك في إعطاء تصور جديد عن نظام الحكم ، وذلك يعني التوافق الديمقراطي من خلال اجراء الانتخابات وضمن أغلبية برلمانية خاضعة للسلطة ، اذ ليس من المعقول أن يؤسس حزب التجمع الوطني للأحرار قبل الانتخابات بأشهر قليلة ويحصل على الاغلبية البرلمانية بالمقارنة مع الاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات وتاريخها الوطني والسياسي، وذلك يؤكد مدى تدخل الحكومة في النتائج الانتخابية، إذ الهدف منها إعادة تنظيم التوازنات السياسية لمصلحة الملك ليضمن مركزته في الحكم ، كذلك استطاع الملك من اعادة المعارضة الحزبية للقبول بالوضع الراهن آنذاك ، وإعطاء صورة عن النظام السياسي بأنه ديمقراطي وضمن اغلبية برلمانية تدعم الحكومة في سياسته ، ومكنت الانتخابات الملك من معرفته وتقييم قوة أحزاب المعارضة وعلاقتها بالشعب ليتمكن من اضعاف تلك القوة⁽³⁸⁾ .

ولهذا يمكن القول إن الملك الحسن الثاني هو الفائز الاكبر في تلك الانتخابات وانه تمكن ان يبدد الصراع السياسي والداخلي وينقل البلاد من جديد إلى مرحلة عودة الحياة والحيوية للمؤسسات الدستورية⁽³⁹⁾.

بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات لعام 1977م، في إطار دستور عام 1972 م، قدم رئيس الوزراء أحمد عصمان⁽⁴⁰⁾ استقالته إلى الملك الحسن الثاني⁽⁴¹⁾، ثم كلفه الملك بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة في 10 تشرين الأول 1977 ، وبمشاركة حزب الاستقلال والحركة الشعبية⁽⁴²⁾، ضمت الحكومة الجديدة (32) عضواً، و (20) وزيراً و (8) كاتب دولة، و (4) وزراء دولة، وبذلك عدت اضخم حكومة في تاريخ المملكة المغربية⁽⁴³⁾.

وما يبدو للباحث على الرغم من أن الانتخابات لم تحقق النتائج المرضية للأحزاب السياسية المغربية مقارنة بحزب التجمع الوطني الأحرار (المستقلين) بقيادة احمد عصمان الذي حصل على المركز الاول في الانتخابات وكان الفارق كبير الا انها كانت مرحلة جديدة ومتقدمة من الديمقراطية لدى الجماهير المغربية، وذلك لتأثيرها على الحياة الديمقراطية وتفاعل تلك الاحزاب ومشاركتهم في العملية الديمقراطية على الساحة السياسية علناً.

المحور الثالث: دور الحزب في مجلس النواب

إن الدارس للتجربة البرلمانية في المغرب يلاحظ انها تختلف اختلافاً كبيراً من الناحية التاريخية عن التجارب العربية الأخرى، إذ التجربة البرلمانية بدأت في المملكة المغربية مع إعلان حالة الاستقلال، وانتخاب أول مجلس تشريعي في 18 تشرين الثاني 1963م، ومن جهة ثانية انها التجربة البرلمانية الوحيدة التي جرت في حلقاتها كافة في ظل نظام التعددية الحزبية إذ منعت الدساتير المغربية نظام الحزب الواحد ومع ذلك لا يعني أن البرلمان المغربي له صلاحيات أكثر وأكبر من البرلمان العربية الأخرى⁽⁴⁴⁾، إذ يعد البرلمان الهياة التي تمارس السلطة التشريعية⁽⁴⁵⁾، ولمجلس النواب أو البرلمان مجموعة من الاختصاصات منها الرقابة على الحكومة وله ان يمارس الاختصاصات في عملية تقديم ملتمس الرقابة وكذلك يختص بالعملية التشريعية وتنظيم القوانين وتحديد العقوبات والجرائم والحكم الجنائية والمدنية⁽⁴⁶⁾.

ترأس الملك الحسن الثاني، افتتاح الجلسة الاولى للبرلمان في 14 تشرين الأول 1977م، وألقى خطاباً جاء فيه : " ان افتتاح البرلمان وتشكيل الحكومة الائتلافية مؤخراً أصبح المغرب يسير بخطى ثابتة نحو الديمقراطية وباكتمال المؤسسات الدستورية، فمجلس النواب الذي يمثل السلطات التشريعية في البلاد وانتخاب المجالس البلدية والقروية التي سبقت انتخابات البرلمان واعطاء تلك المجالس وكامل الاستقلالية جعلت المغرب في طليعة الدول الديمقراطية"⁽⁴⁷⁾، ذلك استناداً للفصل (38) من دستور عام 1972 م، الذي نص على عقد مجلس النواب جلساته في أثناء دورتين في السنة يترأس الملك الحسن الثاني، افتتاح الدورة الأولى التي تبدأ يوم الجمعة الثانية من شهر تشرين الاول، وتفتتح الدورة الثانية في يوم الجمعة الثانية من شهر نيسان⁽⁴⁸⁾.

وقد تناولت أعمال المجلس مجالات متعددة مارس فيها البرلمان دوره عبر اللجان المنبثقة منه، وكل لجنة تختص في قطاع أو أكثر من القطاعات، وتدرس هذه اللجان اقتراحات القوانين التي يتقدم بها النواب للبرلمان ومشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة، وبعد دراسة وافية تعرض للمناقشة ومن ثم للتصويت النهائي في الجلسات البرلمانية⁽⁴⁹⁾، ومن القضايا الأخرى التي تطرق لها البرلمان المغربي هو القانون المالي فقد نص الدستور المغربي لعام 1972م، في الفصل (49) على أن يصدر قانون المالية عن مجلس النواب بالتصويت عليه طبقاً لشروط ينص عليها القانون التنظيمي، وللحكومة وحدها الصلاحية لتقديم مشاريع قوانين ترمي إلى تغيير البرنامج المصادق عليه⁽⁵⁰⁾، وان التصويت على ميزانية المالية المغربية ارتبط بالثروة العقارية والمالية للأشخاص مما جعل البرلمانيين والممثلين لفئات اجتماعية تعمل للدفاع عن مصالحهم⁽⁵¹⁾، كما أن النص الدستوري لمناقضة الميزانية المالية للمغرب كان في صالح الحكومة⁽⁵²⁾.

بدأت أعمالها الجلسة وفق الفصل (43) من الدستور بانتخاب رئيس مجلس النواب لمدة ثلاث سنوات وأعضاء مكتبه لمدة سنة واحدة، ويتم انتخابهم بشكل سري⁽⁵³⁾، وبناءً على التقاليد البرلمانية أجريت الانتخابات السرية في مجلس

النواب لاختيار رئيس مجلس النواب وأعضاء مكتبه لكي يتمكنوا من القيام بمسؤولياتهم اذ اختير السيد داي ولد سيدي بابا⁽⁵⁴⁾ رئيساً للمجلس إذ فاز بـ(146) صوتاً مقابل (53) صوتاً لمرشح حزب الاستقلال و(45) صوتاً لمرشح الحركة الشعبية⁽⁵⁵⁾، وكان مواقف أحزاب المعارضة هو الامتناع عن التصويت من خلال اعطاء ورقة بيضاء في التصويت⁽⁵⁶⁾، ذلك مما جعل مرشح المستقلين يكون الاوفر حظاً وذلك بحصولهم (22) مقعداً من مقاعد مكتب مجلس النواب الأربعة والعشرين التي من ضمن رئاسة المجلس مقابل حصول المعارضة على مقعدين⁽⁵⁷⁾.

استعمل البرلمان مهمته الرقابية في لجان تقصي الحقائق في موضوع تسرب اسئلة البكالوريا ولجنة زيارة السجون اثر اضراب المعتقلين السياسيين عن الطعام⁽⁵⁸⁾، ومن جانب آخر كانت ظاهرة التغيب عن جلسات المجلس السمة البارزة التي ميزت مجلس النواب طول مدة عمله لدرجة ان بعض الجلسات لم يحضرها سوى (171) نائباً اذ تم مناقشة بعض الميزانيات بأقل من (60) نائباً⁽⁵⁹⁾، وخلال المدة التشريعية بلغت عدد الاسئلة الشفوية المطروحة للحكومة (1076) سؤالاً أجابت عن (644) سؤالاً، أما الاسئلة التحريرية بلغت(872) سؤالاً أجابت الحكومة عن (588)⁽⁶⁰⁾.

طالبت أحزاب المعارضة في آذار 1979م، بتهيئة وتجنيد سكان الصحراء وتكوين وحدات عسكرية متنقلة للدفاع عن التراب الوطني⁽⁶¹⁾، ودعا الملك الحسن الثاني إلى تأسيس مجلس للدفاع الوطني لوضع استراتيجية لصيانة أمن الدولة والتراب الوطني وصادق مجلس النواب على تشكيله⁽⁶²⁾.

كان الأمين العام الحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية عبد الكريم الخطيب من بين الأعضاء والمجموعات السياسية التي مثلت الحزب في المجلس الذي اكد على ضرورة اشراك الشعب المغربي في اتخاذ التدابير لحماية السيادة والتراب الوطني⁽⁶³⁾.

قد أعقب ذلك في 21 آذار 1979م، تكليف الملك الحسن الثاني، المعطي بو عبيد⁽⁶⁴⁾ لتشكيل الحكومة 27 آذار 1979م - 5 تشرين الثاني عان 1981م، بعد أن أعلن الوزير السابق احمد عصمان تفرغه العمل الحزبي⁽⁶⁵⁾.

شارك حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في استفتاء دستوريين الذي نظمتها الحكومة المغربية في ايار عام 1980م، لتعديل الفصول (21) و(43) و(95) من دستور عام 1972م⁽⁶⁶⁾، كان الاستفتاء الاول قد نظم في 23 ايار من السنة نفسها لتعديل المادة (21) والتي تضمنت تعديل مجلس الوصاية ومنحه صلاحيات استثنائية وتخفيض السن القانونية التي تسمح لولي العهد بممارسة مهام الحكم من سن الثمانية عشرة عاماً إلى الستة عشرة عاماً⁽⁶⁷⁾، اما الاستفتاء الثاني كان في 30 ايار لتعديل المادتين (43) و(95) وأهم ما جاء في التعديل هو تحديد مدة مجلس النواب من اربع سنوات إلى ست سنوات وهذا يعني تأجيل الانتخابات إلى عام 1983م، بدلاً من عام 1981م⁽⁶⁸⁾.

إن سبب تحديد الملك الحسن الثاني الولاية التشريعية من أربع إلى ست سنوات من طريق الاستفتاء جاء نتيجة للظروف الصعبة التي يعيشها المغرب والتي تبحث عن تفاقم حد الأزمة الاقتصادية وامتداد ازمة الصحراء الغربية⁽⁶⁹⁾.

كان موقف حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية من التعديلات الدستورية عام 1972م، مؤيداً في حين عارضته الأحزاب المعارضة وصوتت بـ(لا) ونسبة المصوتين بـ(نعم) كانت مرتفعة فتم التعديل⁽⁷⁰⁾، وفي آذار 1981م أجريت الانتخابات التشريعية الجزئية في (9) أقاليم لانتخاب (8) نواب تعويضاً عن النواب الذين أبعدهم القانون عن مقاعد النيابة وفاز في تلك الانتخابات التجمع للأحرار⁽⁷¹⁾.

لم يعبر مجلس النواب عن إرادة شعبية حقيقية ولا عن إرادة أحزاب المعارضة ورغبتها في لعب دور مؤثراً في عملية صنع القرار ووصفت جريدة المحرر الناطقة لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في 28 أيار 1980م، المجلس بما يأتي: "إن مجلس النواب ليس مغشوشاً فحسب وليس مصنوعاً فحسب بل هو إلى جانب هذا يعاني من الشلل وانعدام روح المسؤولية لدى الكثير من أعضائه" (72).

يتضح من مشاركة حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في المجلس الدفاع الوطني والذين دعوا إلى الدفاع عن وحدة التراب الوطني فضلاً عن موقفه المؤيد للحكومة من التعديلات الدستورية في عام 1980م، إلا أن السيطرة الكاملة للمجلس كانت لحزب التجمع الاحرار وذلك للأصوات التي استطاع من الحصول عليها مقارنة بالأحزاب الأخرى وذلك مكنه من فرض سيطرته عليه أضف إلى ذلك كان حزب حديث النشأة.

المحور الرابع: الأزمة الاقتصادية عام 1981

تعاني المملكة المغربية من أزمة اقتصادية تعود أساساً إلى السياسة الاقتصادية التي طبقتها الحكومة منذ بداية الاستقلال والمستوحاة من الليبرالية الاقتصادية التي لا تخدم سوى مصالح الاحتكاريين والاستغلاليين والأغنياء ذوي الامتيازات (73)، وفي بداية الثمانينات شهد المغرب تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية (74)، فقد كانت لها انعكاسات سلبية على المغرب (75)، فأثرت على تراجع صادراته لاسيما الفوسفات الذي يعتبر عمود الاقتصاد المغربي، زيادة على القيود التي وضعتها السوق الأوروبية المشتركة (76) على صادرات النسيج والفاكهة مما أدى إلى هجرة ريفية إلى المدن للبحث عن العمل (77)، وكانت حرب الصحراء الغربية (78) عاملاً كبيراً في تدهور الاقتصاد المغربي (79)، إذ ظلت حرب الصحراء تمتص الجزء الأكبر من موازنة المغرب، إذ عادلّت مخصصات حرب الصحراء ضعف مخصصات الزراعة وضعفين ونصف من مخصصات التعليم وبلغت تكاليفها اليومية (2,5) مليون دولار، وبذلك هددت الحرب ما يجنيه المغرب من الفوسفات، أضف إلى ذلك الجفاف الذي حل للبلاد عام 1980 إلى 1984م، (80) إذ ألحق ضرراً كبيراً بدخل الفلاحة (81). وكان لهذا انعكاسات خطيرة على الوضع الاجتماعي .

ازدادت الأزمة الاقتصادية في المغرب المتمثلة في ارتفاع نسبة التضخم والديون الخارجية بفوائدها وعجز الميزان التجاري وفشل الكثير من المشاريع والمؤسسات (82)، فأدى ذلك إلى تدهور الحالة الاجتماعية وارتفاع عدد العاطلين وتسريح العمال من المعامل (83)، وقد دفعت التطورات الاجتماعية والاقتصادية بالنظام السياسي إلى طلب التحويل من البنوك الدولية ولاسيما البنك الدولي (84) وصندوق النقد الدولي (85)، مما انعكس ذلك ازدياد الديون الخارجية للمغرب إذ وصلت إلى 9,5 مليار دولار للأعوام 1981-1982م (86)، إذ أصبح المغرب في المرتبة الثالثة من بين الدول الأكثر استئدانة بفعل الاقتراض الخارجي بعد الجزائر ومصر (87)، وقد وضعت الخطة الخمسية (1981-1985م) مجموعة من الحلول بعد ان اتفقت مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهذا الخصوص واستطاعت الحصول على عشرة اقساط من نادي لندن ونادي باريس (88)، وضعت في الخطة برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد المغربي المأخوذة من قرارات صندوق النقد الدولي على توجيه الإنتاج إلى الصادرات وتخفيض التكاليف العامة وكذلك تخفيض قيمة الدرهم، مع ذلك لم تسمح السياسة الاقتصادية الجديدة الوصول إلى تحقيق توازنات مالية وخارجية بل اقحمت في تراكم المديونية وكرست تبعيته للخارج (89)، لذا اقدمت الحكومة في شباط عام 1981م، على زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية (السكر، الزيت، الدقيق)، بنسبة 10% (90)، وأثار هذا القرار موجة من السخط في اوساط المعارضة بل في أوساط الحكومة إذ أقدمت الاحزاب مجتمعة وكان حزب الشعبية الدستورية الديمقراطية من بين الذين طالبوا الملك الحسن الثاني، بالتحكيم بينها وبين الحكومة فطالبت بإلغاء القرارات، وفي 6 حزيران 1981م، استجيب لهذا الطلب ، إذ خفضت نسبة الزيادة إلى 50% من

تعليمات ملكية صدرت إلى الحكومة⁽⁹¹⁾، وبين الأمين العام للحزب ان من العدل تحديد الملكية والقضاء على طبقة الاقطاعيين المحتكرين لآلاف الهكتارات ، وتوزيع الأرض توزيعاً عادلاً ، واصلاح الأرض وتجهيزها وتعميم البذور والأسمدة ومراجعة القرض الفلاحي والمساعدة التي تمنحها الدولة، مع الواجب القيام بدراسات كافية لمعرفة نوعية الفلاحة التي تناسب المناطق المغربية ، وكذلك تصنيع القطاع الفلاحي، وكان يهدف عبد الكريم الخطيب من ذلك التخفيف من وطأة الاوضاع التي يعاني منها المغرب⁽⁹²⁾ والجدير بالذكر ان التمويل الاجنبي عمق المديونية وزاد تبعية البلاد ورهن مستقبلها بيد المؤسسات الامبريالية كصندوق النقد الدولي بصفة خاصة، وترافقت هذه الظواهر المتعددة مع تعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتهديد السلم الاجتماعي اثر الزيادة في أسعار المواد الاساسية ، فقد تقلصت الخدمات الاجتماعية ، التعليم والصحة والتوظيف والسكن واصبح الغلاء عبئاً على الضعفاء⁽⁹³⁾.

إن السياسة التقشفية التي انتهجتها الحكومة اثرت على الوضع الاجتماعي العام، إذ اعلنت وزارة التعليم المغربية في 15 حزيران 1981م، نتائج امتحانات البكالوريا للمرحلة الثانوية العامة اذ بلغت نسبة الرسوب فيها (85%)⁽⁹⁴⁾، مما أثار الطلبة وأولياء أمورهم لاسيما بعد عودة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب فدعا فيه إلى اضراب عام تمهيداً لحركة اضرابية⁽⁹⁵⁾، وفي 20 حزيران 1981م، حدث الإضراب العام في الدار البيضاء مما أدى إلى وقوع حوادث في الدار البيضاء أسفرت تلك الحوادث عن 65 قتيلاً و130 جريحاً من جراء التصادم بين الشرطة والمتظاهرين، وأجريت اعتقالات واسعة في صفوف مناضلي الاتحاد الاشتراكي وكذلك عدد من المسؤولين في النقابات واتحادات الطلبة⁽⁹⁶⁾.

وقد أكد الأمين العام للحزب عبد الكريم الخطيب ضرورة النهوض بالجانب التعليمي ووجوب تعميمه وتعريبه وأيضاً النهوض بجودته واختيار الأطر الكفاء الوطنية المسلمة له ، ومراقبة الكتب المدرسية من أجل تلافي العجز والنقص ، وتعميم الكتابات القرآنية بالبوادي والحواضر في جميع الأحياء وإدماجها في إطار التعليم الرسمي بحيث يحفظ القرآن بالمدرسة الابتدائية ويفسر في الثانوية ، واجبار الاغنياء بأداء الواجبات المدرسية وإعفاء الضعفاء منها، مع توزيع المنح الدراسية لمن يستحقها من أبناء الفقراء ، ويجب أن يراعي في التعليم حاجة البلاد إلى الأطر التقنية ، فلا تعميم فقط بل لسد الفراغ الموجود، وأكد وجوب توزيع المدارس والثانويات توزيعاً عادلاً بين الحواضر والبوادي⁽⁹⁷⁾.

وقد شكلت هذه الازمة عاملاً ضغط على شعبية النظام والقوى السياسية المشاركة معه في العملية السياسية منذ ان قامت السلطة في تطبيق التكيف الهيكلي لإصلاح الاختلالات في الاقتصاد المغربي وتقليص العجز في الميزانية ، ورافق ذلك تخلي الدولة عن التزاماتها الاجتماعية فأصبح نصف السكان أميين وارتفعت نسبة البطالة فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الأولية وتعرض معدلات النمو الى التذبذب مع تناقض الاستثمارات وتعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وازدياد معاناة الفئات العمرية الشبابية من الحرمان⁽⁹⁸⁾، دعا الحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية الى الاستثمار المنتج للثروة، ودعم الانتاج الوطني ، وتقوية الطبقة الوسطى ، ودعا الى احياء وتجديد نظام القيم المغربي الاصيل على اساس من المرجعية الاسلامية⁽⁹⁹⁾.

وعلى الرغم من ذلك لم تستطع السلطة والقوى السياسية استئصال المشكلة وامتصاصها قبل تفاقمها وقد ساعدت تلك الأوضاع حركات الاسلام السياسي باستغلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية عبر خطابها الجماهيري والديني وجندت أعداداً كبيرة من الشباب الذين يطلبون التغيير ليكونوا أنصاراً لها⁽¹⁰⁰⁾.

وبالفعل اسهم العجز الحكومي وتراكم الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في نمو الحركات الإسلامية في المغرب على الرغم من محاولات السلطة منع حدوث ذلك وتمكنت من الدخول للمعترك السياسي باندماجها مع حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية.

الخاتمة

بعد دراسة حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية وموقفه من التطورات السياسية في المغرب تبين ما يأتي:
ان الحياة السياسية المغربية تمتاز بأنها غنية بالأحداث والمعطيات ويتنوع مستوياتها وتغيراتها المستمرة ،وعلى اثر التوافق والتضامن حول الوحدة الترابية التي شهدتها المغرب بعد انطلاق مسألة الصحراء الغربية بين الاحزاب السياسية بدأت مرحلة جديدة تميز الحياة السياسية عرفت بالمسلسل الديمقراطي واعلان الملك الحسن الثاني عن اجراء انتخابات المحلية والتشريعية عام 1976 و1977، وكان حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية قد شارك في الانتخابات المحلية وحصل على (452) مقعداً فضلاً عن الانتخابات التشريعية لعام 1977 ايضاً شارك الحزب وحصل فيها على ثلاثة مقاعد ذلك لان الحزب شارك بـ(60) مرشحاً على عكس الاحزاب السياسية المغربية ،واوضح امين الحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية عبد الكريم الخطيب ان المقاعد قد وزعت للأحزاب السياسية ،وان الحزب قد واجه المضايقات والعراقيل لكنه فضل عدم الانسحاب من الساحة السياسية حتى لا يتهم بالسلبية والعزوف وعدم المبالاة ، الامر الذي دفعه الى اتخاذ موقف المؤيد من التعديلات الدستورية التي اجريت عام 1980، كان لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية دور في معالجة الازمة الاقتصادية التي قصفت بالمملكة المغربية عام 1981 مقدماً مجموعة من الحلول للتخفيف من وطأة الازمة.

هوامش البحث ومصادره

- (1) محمد علي داهش، الصحراء الغربية دراسة تاريخية وسياسية 1884-2011، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2009، ص57.
- (2) ح.و.و.ع. المسيرة السلمية في الصحراء، تقرير السفارة العراقية في الرباط ، في 10/29 بتاريخ 1975/12/2، ص1.
- (3) ح.و.و.ع. وضع الصحراء المغربية ، تقرير السفارة العراقية في مدريد، في 11/20 ، في تاريخ 1975/12/8، ص1.
- (4) عبد الاله بلقزيز، جدليات الصراع والتوافق في المغرب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 318، 2005، ص13 ؛ محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغير)، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2013، ص270.
- (5) عبد الاله بلقزيز، السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي والمعاصر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2007، ص159.
- (6) وزارة الاعلام ، المملكة المغربية، الحياة السياسية في المغرب، 3 مارس 1978، ص13.
- (7) M. sehim " Les Elecaions Communales du 12 Novomber 1976, Revues , uvridve , Politqueet tonomiqme Pu Maroce N. 3, 1977, P. 295.
- (8) عبد الوهاب عبد العزيز محمود أبو خمرة، دور أحزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب 1962-1992، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة تكريت، 2015، ص218.

- (9) بيرنابي لوبي كارسيا، الانتخابات المغربية منذ الاستقلال الى الان، دراسة علمية موثقة، ت: بديعة الخزاعي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2009، ص 49.
- (10) محمد عابد الجابري، في غمار السياسة فكرا وممارسو (الكتاب الثالث)، ج 3، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2010، ص 35-36.
- (11) وزارة الاعلام، المملكة المغربية، الحياة السياسية في المغرب، 3 مارس 1978، ص 24.
- (12) عبد الكريم الخطيب (1921-2008) جنوب الدار البيضاء، درس الطب في الجزائر، اختير نائبا لرئيس جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا خلال السنة الدراسية 1944-1945، تابع دراسة الجراحة بالسوريون في فرنسا، عمل في مستشفى فرانكو موزولمان لمدة ست سنوات، عاد الى المغرب عام 1951 وكان اول جراح في البلاد وفتح اول عيادة للجراحة بمدينة الدار البيضاء، قدم فيها خدمات للمقاومين، انتخبه قادة جيش التحرير مسؤولا اعلى للمقاومة المسلحة عام 1954، شارك الى جانب الحركة الشعبية في تأسيس الحركة الشعبية عام 1959، عارض اعلان حالة الاستثناء (الطوارئ) وفي شباط عام 1967 اعلن تأسيس الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية برئاسته ينظر: فايز سارة، الاحزاب والقوى السياسية في المغرب، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1990، ص 170.
- (13) كان إلى جانب حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية كل من حزب الاستقلال والحركة الشعبية، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية، وحزب الديمقراطي الدستوري، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حزب الدستوري وحزب العمال. ينظر: احمد الدغراني، الانتخابات الاحزاب السياسية المغربية، مطبعة المعارف الجديد، الرباط، 1990، ص 101.
- (14) يونس برادة، المصدر السابق، ص 302.
- (15) عبد الوهاب عبد العزيز محمود أبو خمرة، المصدر السابق، ص 291.
- (16) علي محافظة واخرون، العرب وجوارهم إلى أين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 191.
- (17) جمعة علي محمد هواس، التعددية الحزبية في المغرب 1956-1984، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، 2013، ص 172-173.
- (18) عبد الوهاب عبد العزيز ابو خمرة، المصدر السابق، ص 223.
- (19) وزارة الاعلام، المملكة المغربية، الحياة السياسية في المغرب، 3 مارس 1978، ص 24-26.
- (20) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 94.
- (21) احمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 110-111.
- (22) جريدة الجمهورية، بغداد، العدد 2975، 1977/6/3.
- (23) عبد الوهاب عبد العزيز ابو خمرة، المصدر السابق، ص 236.

- (24) كان إلى جانب عبد الكريم الخطيب أيضا ثلاثه وزراء اخرون وهم كل من محمد بوسته، وعبد الرحيم بو عبيد، والمحجوبي احرضان، ينظر: محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1963-1997، مطبعة البريق، بغداد، 2010، ص 143؛ جريدة الجمهورية، بغداد، العدد 2975، 1977/6/3.
- (25) جنان سعدون عبد محمود، الحزب الشيوعي ودوره السياسي في المغرب (1943-1986)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، 2013، ص 179.
- (26) ياسين سعد محمد، الاحزاب والقوى السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في المملكة المغربية بعد الاستقلال، رسالة ماجستير، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 2000، ص 90.
- (27) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية، المصدر السابق، ص 144.
- (28) هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1989، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المستنصرية، 2005، ص 79.
- (29) علي محافظة وآخرون، المصدر السابق، ص 191.
- (30) احمد الدغراني، المصدر السابق، ص 43.
- (31) عبد الحي ينبس، الموسوعة البرلمانية (المسار البرلماني المغربي من النشأة إلى الانتقال الديمقراطي)، المجلد الاول، ج 1، منشورات المعارف، الرباط، 2007، ص 62.
- (32) جهاد عبد الملك عودة، الانتخابات القروية وظاهرة المستقلين، مجلة السياسية الدولية، العدد (49)، القاهرة، 1977، ص 62؛ محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغير)، المصدر السابق، ص 270.
- (33) احمد السهيلي، مشكلة الديمقراطية والانتخابات في المغرب، المطابع العامة المغربية، الدار البيضاء، 1982، ص 42؛ عبد الكريم، التطور الدستوري والنيابي في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993، ص 243.
- (34) انور مولود ذبيان، الحياة الحزبية ومسألة الديمقراطية في المغرب (1961-1985)، اطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1989، ص 197.
- (35) امال جسام حميد، تطور الحركة الدستورية الديمقراطية في المغرب 1972-1995، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة سامراء، 2017، ص 54.
- (36) فرح كريم ماضي بدن، دور الاحزاب في التنمية السياسية المغرب انموذجا، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2015، ص 147.
- (37) فايز سارة، المصدر السابق، ص 90.
- (38) محمود صالح الكروي، التعددية الحزبية في المغرب، 1962-1984، مجلة الاستاذ، العدد (74)، جامعة بغداد، 2008، ص 98.
- (39) مجلة الطليعة العربية، العدد (272)، باريس، 1994/9/24، ص 6-8.
- (40) أحمد عصمان: من مواليد مدينة وجدة عام 1930، وفيها اكمل دراسته الابتدائية ثم التحق بالمعهد المولوي في الرباط كان صديقاً للملك الحسن الثاني، حصل على الاجازة في الحقوق وشهادة دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص والعام،

وفي عام 1955 التحق بالديوان الملكي بعد عودة الملك محمد الخامس من المنفى، وعين في المجلس الاستشاري، ومن ثم عين وزيراً للخارجية في عام 1957، وبعد ذلك تسلم منصب كاتب الدولة عام 1959، ثم سفيراً للمغرب في ألمانيا الغربية وشغل العديد من المناصب الوزارية والحكومية المهمة حتى تم انتخابه رئيساً للحكومة المغربية في تشرين الثاني 1972 واستمر فيها حتى تشرين الأول 1977، وفي الفترة ما بين 1979-1983 عمل مبعوثاً خاصاً للملك الحسن الثاني، ثم عين في أيلول عام 1984 رئيساً لمجلس النواب واعد انتخابه لنفس المنصب في تشرين الأول عام 1987. ينظر: عبد السلام البكاري، لا دليل تاريخ الأحداث وتعاقب الحكومات بالمغرب 1955-2001، مطبعة بني ازناس، سلا، ص 153-152.

(41) فرح كريم ماضي بدن، المصدر السابق، ص 148.

(42) سمر رحيم الخزاعي، العلاقات المغربية - الأمريكية (1956-1991)، اطروحة دكتوراه، كلية تربية بنات، جامعة بغداد، ص 76؛ فدوى مرابط، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 117؛ .

(43) جمعة علي محمد هواس، المصدر السابق، ص 186.

(44) امال جسام حميد، المصدر السابق، ص 92.

(45) محمود صالح الكروي، التعددية الحزبية في المغرب، المصدر السابق، ص 27-55.

(46) علي سليمان صايل، النظام السياسي في المملكة المغربية، مجلة دراسات دولية، العدد (53)، جامعة بغداد، 2012، ص 33-34.

(47) جمعة علي محمد هواس، المصدر السابق، ص 193.

(48) المملكة المغربية، دستور 1972، مطبعة الايتاء، الرباط.

(49) عبد الوهاب عبد العزيز محمود أبو خمرة، المصدر السابق، ص 257.

(50) ظريف محمد، النسق السياسي المغربي المعاصر، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991، ص 136.

(51) حسن قرنفل، النخبة السياسية والسلطة اسئلة التوافق، مقارنة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1997، ص 73.

(52) وجاء في الفصل 49 من دستور 1972 (إذا لم يقع قبول الميزانية في 31 كانون الأول فان الحكومة تفتح بمرسوم الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية والقيام بالمهام النوطة بها على اساس ما هو مفتوح بالميزانية المعروضة يقصد المصادقة). ينظر: المملكة المغربية، دستور عام 1972.

(53) الفصل (43) من دستور المملكة المغربية لعام 1972.

(54) الداوي ولد سيدي بابا: (1921-1992) ولد في موريتانيا وتوفي في الرباط، وهو سياسي ودبلوماسي مغربي من اصول موريتانية، ينتمي إلى حزب التجمع الوطني للأحرار، تلقى تعليمه في موريتانيا وعندما جاء إلى المغرب في عام 1958 عين مستشاراً في وزارة الخارجية، وبقي يتقلد مناصب مهمة إلى حين تعيينه رئيس مجلس النواب، وهو رابع رئيس مجلس النواب فقد تولى هذا المنصب ما بين عامي 1977-1983. ينظر: عبد الحي بنيس، المصدر السابق، ص 534.

- (55) ادريس قاسمي وخالد المير، المؤسسات الدستورية بالمغرب ونظام الموظفين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1994، ص25.
- (56) عبد الكريم غلاب، التطور الدستوري والنيابي، المصدر السابق، ص247.
- (57) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية، المصدر السابق، ص149.
- (58) احمد الدغراني، المصدر السابق، ص50.
- (59) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية، المصدر السابق، ص150.
- (60) امال جسام حميد، المصدر السابق، ص64.
- (61) تعرضت مدينة طان كان المغربية في كانون الثاني 1979 في الصحراء الغربية إلى هجوم من قبل جبهة البوليسار واحتلوها . ينظر: ح.و.و.ع، ملف المغرب العربي/ الصحراء المغربية /فايل رقم1، مجلي قيادة الثورة، مكتب أمانة السر (سري وشخصي) إلى السيد طارق عزيز، الاحداث الاخيرة بين المغرب والجزائر، العدد 6104/3/3 ، بغداد، 1979/7/8، ص1.
- (62) وكالة الانباء العراقية، الوضع في الصحراء الغربية يتأرجح بين الانفراج والانفجار ، 1979/5/17، ص17.
- (63) ضم المجلس اعضاء (حزب التجمع الوطني للأحرار، وحزب الاستقلال، والحركة الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية)، ينظر: جمعة علي محمد هواس، المصدر السابق، ص197.
- (64) المعطي بو عبيد: ولد في الدار البيضاء في 11 تشرين الثاني عام 1927 ، اكمل فيها دراسته الابتدائية والثانوية وانهاها بالثانوية مولاي يوسف بالرباط، سافر إلى فرنسا وحصل على بكالوريوس في الحقوق ، ثم حصل على شهادة دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص في جامعة بوردو الفرنسية ، وعمل في سلك المحاماة حتى عام 1955، عين وكيلاً للملك في مدينة طنجة ، في عام 1958 عين وزيراً للشغل والشؤون الاجتماعية ، في عام 1977 عين وزيراً للعدل ، في 27 اذار عام 1979 عين وزيراً اول، عين للمرة الثانية وزير اول بعد التعديل الوزاري ، في 9 آذار عام 1983 اعلن تأسيس حزب الاتحاد الدستوري ، انتخب في 4 ايلول عام 1984 نائباً برلمانيا بدائرة الحي الحسني بالدار البيضاء ، توفي في الاول من تشرين الثاني عام 1996. ينظر: عبد السلام البكاري ، المصدر السابق، ص155-156.
- (65) اذ كانت هناك أسباب دفعت احمد عصمان إلى طلب الاستقالة منها الصراعات على الزعامة والمصالح الشخصية ، فضلاً عن تردي الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المملكة المغربية منذ عام 1977 ونتيجة فشل الحكومة في ايجاد الحلول المناسبة اضطر الملك الحسن الثاني الموافقة على اقالة احمد عصمان في 7 آذار 1977. ينظر: فايز سارة، المصدر السابق، ص94.
- (66) مجلة الدستور، لندن، العدد 468، 2 حزيران 1980، ص15.
- (67) ابراهيم ابراش، الديمقراطية بين عالمي الفكر وخصوصية التطبيق مقارنة للتجربة الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 249، 1999 ؛ مجلة النهار العربي والدولي، باريس، العدد 153 ، 1980/4/7.
- (68) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية، المصدر السابق، ص150 ؛ مجلة السفير، بيروت، العدد 2199، 1980/6/5.
- (69) امال جسام حميد، المصدر السابق، ص71.

- (70) مجلة الدستور، لندن، العدد 468، 4/حزيران/1980.
- (71) بيرنابي لوبيس كارسيا، المصدر السابق، ص114.
- (72) ياسين سعد محمد علي، المصدر السابق، ص92.
- (73) مجلة النهار العربي والدولي، باريس، العدد 153، 7/4/1980.
- (74) اضخم أزمة شهدها النظام الرأسمالي على طول تاريخه وتعرف بالانهيار الاقتصادي العظيم 1929، وهي في الاصل أزمة الاقتصاد الأمريكي وبدأت بالانهيار سوق الاوراق المالية في نيويورك في 29 تشرين الاول انهارت قيمة 16 مليون اسهم نتيجة الركود ادى إلى عرضها للبيع وصل الانهيار إلى درجة اذ بلغت بالدولارات 15 مليار دولار حتى نهاية العام، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص159.
- (75) مجلة الحوادث، لندن، العدد 1544، 6/6/1986.
- (76) السوق الاوروبية المشتركة: مشروع اقتصادي سياسي ظهر في اعقاب الاجتماع التمهيدي الذي عقده وزراء الخارجية لست من الدول الاوروبية في ايطاليا في حزيران 1951 لإنشاء وحدة اقتصادية بين دولهم، والدول الموقعة هي (فرنسا، وايطاليا، وبلجيكا، وبريطانيا، والمانيا، ولكسمبورغ)، لوضع المبادئ الاساسية لهذه السوق وسمي فيما بعد معاهدة روما لتثبت رسميا في 25/اذار/1957 الذي يعد التاريخ الفعلي لقيام السوق الاوروبية المشتركة. ينظر: بان ثامر ابراهيم العاني، الاتحاد الاوروبي 1949-1964، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2006، ص91.
- (77) مجدي علي عبيد، صراع الصحراء الغربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(95)، القاهرة، 1989، ص123؛ احمد ثابت، المصدر السابق، ص118.
- (78) تكبدت المغرب خسائر كبيرة نتيجة هجمات جبهة البوليساريو لاسيما بين عامي 1978-1981 والتي زادت من نفقات الجيش المغربي مارك تسلر، الاستراتيجية السياسية للملك الحسن الثاني وابعاد التعبئة الدعائية الشعبية، ت: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1985، ص6.
- (79) مصطفى بنان، النزوح الانفعالي روافده ونواقصه، مجلة الفرقان، العدد 66، 2011، ص2.
- (80) لقد كان للجفاف تأثير اقتصادي كبير على الريف المغربي اذ خسر الفلاحون المغاربة الكثير من قطعاتهم الحيوانية وكذلك زراعتهم الشتوية التي انعكست اثارها على الوضع الاجتماعي في المغربي من خلال الهجرة الريفية هروبا من الموت وبدأت تتزاحم على ابواب المدن ولاسيما مدينة الدار البيضاء للبحث عن فرص عمل، ومن لم يجد عملاً يبحث في القمامة ليسد رمق الجوع. ينظر: مجلة الوطن العربي، العدد(407)، 6-30/12/1981، ص1981.
- (81) بيير فيرمورين، تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ت: عبد الرحيم حزل، افريقيا الشرق، 2009، ص157.
- (82) مجلة الطليعة العربية، العدد 91، باريس، 4/2/1985، ص21.
- (83) احمد ثابت، تحولات ديمقراطية بين الانتفاضة الخبز وملف الصحراء، مجلة السياسة الدولية، العدد(127)، القاهرة، 1997، ص118.
- (84) البنك الدولي: يتكون من عدة مؤسسات مالية انشئ في 25 حزيران 1946م إلى جانب صندوق النقد الدولي من وظائفه تقديم القروض للدول ولاسيما النامية لغرض تمويل المشاريع التنموية والمساعدات التقنية وتشجيع الاستثمار

- العالمي. ينظر: محمودي عادل، مصطلحات - شخصيات - تواريخ معلمية وخرائط ، دار البدر، الجزائر، د.ت، ص37.
- (85) صندوق النقد الدولي: منظمة دولية انشأت عام 1944م في الولايات المتحدة الأمريكية لكنه تأسس رسمياً عام 1945 لغرض تعزيز التعاون النقدي الدولي عن طريق نظام دائم يهيئ جهازاً للتشاور والتعاون في = =المشكلات النقدية الدولية، أهدافها الرئيسية توفير مستويات عالية من العمالة و الانتاج وتوسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على استقرار سعر الصرف محدداً بقيمة الذهب والدولار الأمريكي علماً ان مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن. ينظر: علي مولا، الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الرابع، ط3، بيروت، 2009، ص2110.
- (86) احمد منسي، المصدر السابق، ص93.
- (87) احمد ثابت، المصدر السابق، ص118.
- (88) سراب جبار خورشيد، التطورات الاقتصادية والسياسية في المملكة المغربية (1956-1991)، اطروحة دكتوراه، كلية التربية بنات، جامعة بغداد، 2004، ص90-91.
- (89) المصدر نفسه.
- (90) شيماء عبد الوهاب عبد الشمري، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ودوره السياسي في المغرب (1975-1996)، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2016، ص100؛ جريدة السفير، بيروت، العدد 2593، 1981/7/17.
- (91) عبد الوهاب عبد العزيز محمود أبو خمرة، المصدر السابق، ص276.
- (92) ظريف محمد، الاحزاب السياسية المغربية، مطابع افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1988، ص186.
- (93) مجلة المنار، العدد 150، باريس، 1996، ص66.
- (94) محمد شفير، القرار السياسي في المغرب، دار الالفة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، ص89-91.
- (95) جبل بيرو، صديقنا الملك، ت: ميشيل خوري، ورد للطباعة والنشر، سوريا، 2002، ص307.
- (96) جريدة السفير، بيروت، العدد 2593، 1981/7/17.
- (97) ظريف محمد، الاحزاب السياسية، المصدر السابق، ص187.
- (98) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغير، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص193.
- (99) ظريف محمد، الاحزاب السياسية، المصدر السابق، ص186-187.
- (100) عبد النور بن عنتر، الاسلاميون والسلطة من الرفض الى امكانية التعايش السياسي، موقع الجزيرة نت 2007/7/20. www.aljazeera.net